منهج البخاري في التصنيف والمعلقات

ولعلكم تلحظون أن أول حديث أودعه البخاري في صحيحه هو حديث :" إنما الأعمال بالنيات " وأورده في كتاب بدء الوحي . فأول كتاب استفتح به البخاري كتابه هو بدء الوحي وأورد فيه هذا الحديث " إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل أمرئ ما نوى ..." إلى آخر الحديث.

فنجد أن الحديث لا تعلق به ظاهراً بهذا الباب ، فهل البخاري حينما أورد هذا الحديث لم يكن مستحضراً لأمر آخر أورد هكذا جزافاً ؟

هناك من تطاول على البخاري وكما يقول بعض الشراح : صوب إليه سهام اللوم . لإيراده هذا الحديث في هذا الكتاب ولكنه غفل عن أمر أراده البخاري . رحمه الله تعالى .

وهو أنه جعل هذا الكتاب بمثابة مجلس العلم مثلاً ، أو أي عبادة من العبادات التي يمكن بها الإنسان ربه جل وعلا ، والعلم عبادة . فيريد أن ينبه طالب العلم إلى مسألة مهمة جداً وهي ضرورة تجريد النية وإخلاص النية في طلب العلم .

فكأنه يقول لك : أنتبه يا طالب العلم ، فأنت حينما تقرأ في كتابي هذا إنما تقرأ في حديث النبي صلي الله عليه وسلم ، وتتعبد الله جل وعلا بهذه الأحاديث ، وتريد العمل بها أو إفتاء الناس بها أو تحصيل العلم الذي هو في حد ذاته عبادة ، فهذه العبادات يشترط فيها أمران : الإخلاص والمتابعة .

فهو أراد أن يشير إلى الطرف لأول وهو الإخلاص فيقول لك :

قبل أن تبدأ في الطلب أخلص النية ، وجردها عن أي تعلق آخر . هذا هو الذي أراده البخاري . رحمه الله . حينما أورد هذا الحديث .

ولذلك كثر عند أهل العلم افتتاح كتبهم بهذا الحديث ، ومن المتأخرين السيوطي . رحمه الله . حينما أفتتح كتابه الجامع الصغير بحديث " إنما الأعمال بالنيات " ، برغم أنه حينما يفتتح بهذا الحديث سيدخل بالترتيب الأبجدي الذي أخذه على نفسه ، ولكنه صنع ذلك لنفس المقصد الذي أراده البخاري رحمه الله . وأحياناً نجد البخاري . رحمه الله . في ترجمته يشير إلى أشياء يريدها ، فربما أراد بتلك الترجمة تخصيص عموم حديث ، أو تقييد إطلاقه ، أو الإشارة إلى خلاف في تلك المسألة ، وبخاصة حينما يورد الترجمة بصيغة الاستفهام . فحينما يقول : باب ، هل يقال : كذا وكذا ؟ " مثلاً " هو لا يريد أن يجزم ، ولذلك لا تأخذ على البخاري أنه جزم بشيء في هذه ، ولكنه كأنه يقول لك : إن هذه المسألة خلافية ، وهو لم يجزم بأحد القولين ، بقوله : " بابا : هل يقال كذا وكذا " ؟ .

فإذن يمكن أن تفهم أن هناك طائفة من العلماء رأت أن ذلك يمكن أن يقال ، وطائفة أخرى رأت غير ذلك ، لذلك قال العلماء : إن فقه البخاري . رحمه الله . في تراجمه .

تقطيعه للأحاديث :

ونجده . رحمه الله . يقطع الحديث في كثير من الأحيان في مواضيع كثيرة ، ربما تربو على عشرين موضعاً ، والسبب أن هذا الحديث يمكن أن يستخدمه في الباب الفلاني من الكتاب الفلاني ، وفي الباب الفلاني من الكتاب الفلاني ، وفي الباب الفلاني من الكتاب الفلاني ، وهلم جرا، ينتزع منه انتزاعاً فقهية دقيقة ربما كانت ظاهرة كما أشرت ، وربما كانت خفية تحتاج إلى من يبرزها من الشراح والعلماء الذين غاصوا في أعماق فقه البخاري رحمه الله تعالى .

الكلام على المعلقات في صحيح البخاري :

أما بالنسبة للكلام على المعلقات التي في صحيحه ، فهذه الأحاديث المعلقة هناك من يسيء الفهم بطريقة البخاري في إيرادها .

فبعضهم يرى أن الحديث المعلق في صحيح البخاري على الأقل يمكن أن يكون من الأحاديث الصحيحة ، ولو لم يكن كأحاديث التي يخرجها بالإسناد المتصل .

وبعضهم يطلق قولاً عاماً فيقول : ما جزم به البخاري فهو صحيح ، وما ذكره بصيغة التمريض فهو غير صحيح ، هكذا على الإطلاق ، وكل هذا ليس بصحيح .

ولكن يمكن أن ننظر إلى هذه الأحاديث المعلقة في صحيح البخاري على أنها قسمان : فمنها المرفوع الى النبي صلي الله عليه وسلم ومنها الموقوف ، فالمرفوع له شأن والموقوف له شأن ، ولأجل الاختصار في الكلام في الموقوف أقدامه .

(فالموقوف) خف شرط البخاري فيه فنجده في بعض الأحيان يجزم بصحة ذلك

الموقوف وإن كان فيه شيء من الكلام لبعض أهل العلم ، وإن لم يبلغ في الصحة ما يريده البخاري .فإذن نأخذ عندنا قاعدة أن الأشياء التي ليست مرفوعة للنبي صلي الله عليه وسلم في صحيح البخاري خف شرطه فيها .

أما (المرفوعة) فنجده إما أن يوردها بصيغة الجزم ، وإما ان يوردها بصيغة التمريض ، فالأشياء التي يوردها بصيغة الجزم إما أن يكون أوردها في صحيحه في موضع آخر أو لا ، فإن كان أوردها في صحيحه في موضع آخر ، فإذن هو حينما يأتي بها معلقة في موضع يدفعه إلي ذلك أحياناً بعض الدوافع .

...من هذه الدوافع أنه . رحمه الله . يكره أن يورد الحديث بنفس الإيراد سنداً ومتناً ، وهذا الذي يسميه العلماء " ضيق المخرج " فيقول : يصنع هذا إذا ضاق مخرج الحديث عليه ، أي ليس عنده إسناد آخر له ، أما لو كان عنده إسناد آخر لأورده في هذا الموضع بذلك الإسناد الثاني ، ولكن إذا لم يكن عنده سوى ذلك الإسناد الذي أودعه في باب آخر فإنه هاهنا يورد الحديث معلقاً كأنه يقول : أنا لا أحب التكرار ، يصنع هذا أحياناً .

وأحياناً أخرى قد يكون الحديث ليس مخرجه ضيقاً عند البخاري ، ولكن كرره بما يرى أن فيه كفاية ، فلا يحب أن يكرره أكثر من ذلك .

وربما كان الدافع له الاختصار ، فربما اختصر الحديث أو تصرف في متنه ، فإذا صنع هذا لا يريد أن يورد ه كما يورد الحديث بالإسناد المتصل لأجل ذلك التصرف الحاصل في ذلك الحديث . فهذا بالنسبة للأحاديث التي يوردها بصيغة الجزم .